

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

للعام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوضة فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٦/٣/٢٠١٢

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٢/١١/٤ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠١١

حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٧, ١١, ٥٤٨١ ج (فقط خمسة ملايين

وأربعمائة وواحد وثمانون ألفاً وأحد عشر جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لا غير) ،

وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٣, ١٧٣٢٢٥٩ ج (فقط مليون وسبعمائة واثنان وثلاثون ألفاً

ومائتان وتسعة وخمسون جنيهاً وثلاثة وثلاثون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٤, ٣٧٤٨٧٥١ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وثمانية وأربعون ألفاً وسبعمائة وواحد وخمسون جنيهاً وأربعة وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٥٢, ٢٨٩٥١٦٣٨ ج (فقط ثمانية وعشرون مليوناً وتسعمائة وواحد وخمسون ألفاً وستمائة وثمانية وثلاثون جنيهاً واثنان وخمسون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٩/١١/٢٠١٢

المفوضة في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلاموني